العدد (1899) السنة الثامنة - السبت (4) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عـن الاتجـــاه الإنـســـاني فـــي المـعـلـومـات والـثـقـافـة

كل معلومة، كما كل دراسة تعتمد مراجع أو مصادر. الثقافة الإخبارية اليومية تعتمد على ما تسوّقه وكالات الأنباء أو مراسلو الصحف، أو في أضعف حال، نقلة الأخبار ورواة الأحداث. وقد تطور هذا فقامت معاهد ومراكز كبيرة، مرئية وغير مرئية، لتثقيف الشعوب الأخرى، وشعوبهم، كلاً بنوع من الأخبار السياسية، والاجتماعية. وعرض المعلومة لا يكون هنا بطريقة واحدة، فأسلوب التأكيد على الفقرات والنقاط يختلف، وبموجب ما يخدم المنحى السياسي والفكري مما تسعى تلك المراكز لإشاعته من نظريات وأفكار وبرامج.

وحتى إذا أدركت ذلك الجماعات الإنسانية، الشعوب المتضررة من نهج تلك الثقافة "الخبرية" فهي لا تستطيع مقاومة نفوذ المؤسسات الكبيرة، ولا أن تقف بوجه إمكاناتها التقنية المتطورة ومنشآتها الإعلامية الأقوى والأوسع. ومما يزيد من انتصار تلك ان ناس هذه البلدان المتضررة غالباً ما يكونون قليلي، أو معدومي الثقة بمؤسساتهم الإعلامية، فيميلون لسماع أو لمشاهدة تلك المناوئة.

يشجع على ذلك إن مؤسسات هذه الدول الصغيرة غالباً ما تكون رسمية تحاول حماية سمعة الحكم وتغطي عيوب حكوماتها، فيبحث المواطن عن راحته فيمن، أو فيما، يكشف تلك العيوب، والأوضاع التي يألم ويشكو صامتاً منها.

ياسين طه حافظ

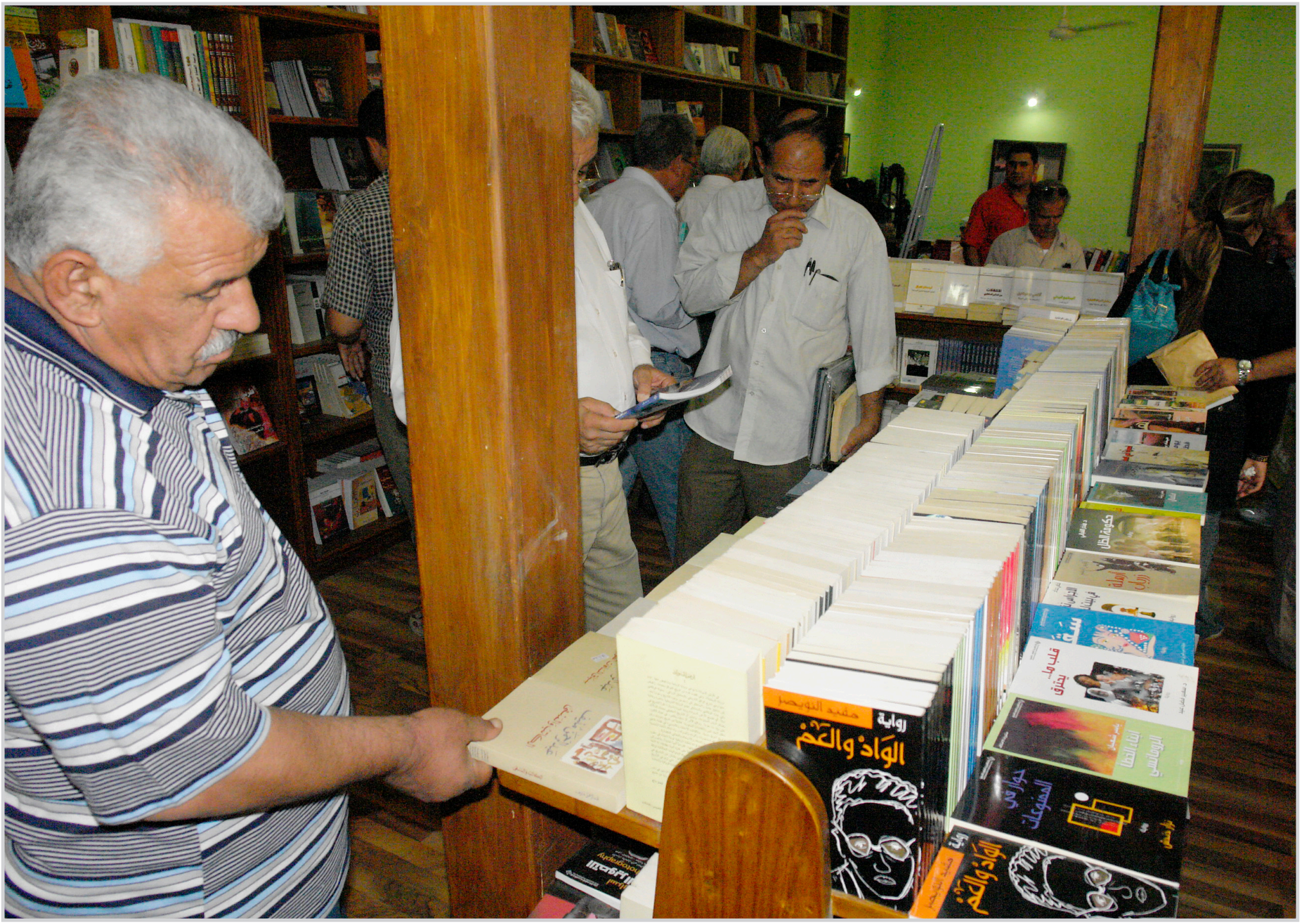

وهنا يحدث التواصل والتقارب بين مواطني هذه البلدان ومراكز الدول الكبرى الإعلامية، حتى ليصبحوا من "جماهيرهم"، أو من "مستمعيهم" أو "مشاهديهم" أو "قرّائهم".

ومما يرد في الدراسات الثقافية، إننا في الشرق الأوسط او في أفريقيا، لا نملك مراكز دراسات دولية، متخصصة بقضايا الدول الكبرى، وتبعاً لذلك لا نملك إحصائيات حديثة ولا بيانات ولا مكتبات مهمة ولا عددا كافيا من الدراسين المعنيين. والأفراد القلة في الجامعات المحلية لا يحسب، لهم كبير حساب فبعضهم غير منتج وبعضهم محدود الوعي والإحاطة أو قديم المعرفة والمراجع، والجديرون أفراد تشغلهم الأزمات وشؤون العيش. يقابل هذا في الدول الكبيرة، عدد كبير من الأقسام المتخصصة بالدراسات الشرقية آداباً وعلوماً اجتماعية وسياسية واقتصاداً ومشاكل زراعة وريا وتجارة وصناعة وإسكاناً وأمراضاً متوطئة وأمراضاً نفسية ودراسات عن الميول والاتجاهات. فهم ملمون بكل التخصصات والحقول التي تخص هذه البلدان، تسعفهم إحصائيات وخرائط، قديمة وحديثة، وبيانات.

هذا الاهتمام ليس وليد اليوم، هو يمتد الى قرن ونصف القرن تقريبا فلا غرابة بعد ان نقرأ عن العصر العباسي مؤلفات نيكلسون وان نقرا "أسرار البلاغة" للجرجاني بتحقيق "هيلمون رتر" Helmut Ritter ونقرأ بروكلمان في التاريخ وسواهم عن مجتمعاتنا وبيئتنا ومعتقداتنا، بدقة وتفاصيل نفتقدها نحن. ليس في هذا ما يعترض عليه، فهي مسألة تخصص دراسي، أكاديمي او ثقافي. لكن ماذا نقول اليوم ونحن نعتمد الدراسات الأجنبية في الشؤون السياسية وفي أساليب ومضامين التثقيف الجماهيري وأحداث الساعة وسواها؟

طبعا نقول، لا بأس وتلك حسنة ان نطلع على جهود الآخرين في الفلك والآداب والاقتصاد والفنون وفي أساليب العمل والإدارة والنقل، وان نطلع على رؤاهم وأفكارهم في أزمات حاضرنا. انا أيضاً أقول بهذا وأفيد منه.

ولكن المشكلة التي تواجهنا اليوم، أنهم صاروا يمتلكون المزيد من المؤسسات المتخصصة بعوالمنا، من مراكز دراسات وأبحاث، وإنها تصنع إعلاماً وثقافة، وتنشر أو تعمم، نظريات. وإنها، هذه المراكز البحثية والإعلامية، تعمل لمصالحهم الآنية والمستقبلية، وهذه تؤثر قليلا أو كثيرا في علميتها وهناك هامش آني لإشكالاتهم ينقص أيضاً من علميتها او حياديتها. وإننا نعتمد هذه الدراسات في أبحاثنا وأطاريحنا ونوظف نظرياتهم وطروحاتهم وحلولهم.. هل استفدنا؟ نعم وبالتأكيد لكن اعتمادنا على تلك من غير أن نملك ما يقابلها، يعني إننا تحولنا إلى محطات تقوية إرسال لتلك المراكز.

الثقافة توجهها سياسة وحتى اذا أرادت الثقافة ان تظل ثقافة خالصة، هي اليوم لا تستطيع، اللهم الا في نطاق فردي. كما ان كل سياسة وراءها ثقافة ومثلما الثقافات قوى تنوير هي قوى قلب وتغيير أيضاً. واستمرار توظيفنا، ولا أقول إفاداتنا، لنتاج تلك المراكز ومعاهد الأبحاث وحدها يعني اننا سنفكر بقضايانا وبآدابنا وبناسنا وأرضنا ومضمون أزقتنا بالطريقة والأفكار التي يفكر بها الآخرون البعيدون عنها، ذلك لأننا نعتمد ما جاء في دراساتهم ونعتمد طروحاتهم في شؤوننا المحلية، لست دوغماتيا ولكني لا أرى ان الحقيقة ستكون كاملة، بعد ذلك لا تكون الحلول صحيحة أو كافية في هذا الاعتماد أحادي الجانب، كما لن تكون أفكارنا عنهم ومعرفتنا بشؤونهم دقيقة دائماً أو صحيحة ستكون أفكارنا عنهم أقل صواباً من أفكارهم عنا ما دمنا بعيدين ولا نمتلك معاهد متخصصة ولا مراكز أبحاث تكشف لنا تفاصيل ما يحدث هناك، هذا يعني اننا في الحالتين لن نمتلك فهماً خاصاً وسنقول بما يقولون، هم ليس من صالحهم هذا أيضاً لأنهم يريدون حقائق متكاملة يفيدون منها في الإعلام، هم تسويقيون، عزاؤنا في نشاطهم الإعلامي أنهم يكشفون لنا مالا يكشفه إعلامنا الرسمي وشبه الرسمي والمُمَوّل.. لكن في ما يخص المعارف والعلوم والنشاط الأكاديمي، هناك ما يؤلم ففي العلوم السياسية، مثلاً نحن لا نملك الا نظريات وكتباً محدودة مهما بدت كثيرة، تلك هي مراجع طلبتنا والتي كانت مراجع أساتذتهم ومثل هذا في الاقتصاد ودراسات التاريخ والمجتمعات والبيئة، يهون الأمر قليلاً في الثقافة الأدبية والفكرية بسبب توسع حركة الترجمة في هذه الحقول وهذا ما يتضح في كتابات نقادنا الجدد ومفكرينا، هناك متابعة جيدة ودؤوبة لما يجد يقودها الأساتذة الذين درسوا في الخارج وعاشوا قريباً من مراكز الدراسات هناك وأولاء هم أبرز من نقرأ ونعجب بكتاباتهم وما يترجمون.

هذا مفيد ومغير ولكنه وحده في السياسة والعلوم الاجتماعية والإعلام ينتقص من الرؤية المتكاملة فتزداد الحاجة الى ما يستكمل ويواكب تلك الرؤى لأنها بعد سنوات ستكون مرجعياتنا في العلوم والفنون والسياسة والشأن الاجتماعي المحلي، المسألة يمكن ان تكون مقبولة او شبه مقبولة، في الأدب الحديث ودراسته لكني لا أظن أبداً ان دراسة اجتماعية عن فقراء الكرخ مثلاً أو عن التجمعات الدينية في مدينة الصدر تصدر عن تلك المراكز، تكون دقيقة التفاصيل مثلما لو أصدرها مركز متخصص في بغداد مستفيداً، لا مكتفياً، من تلك المصادر. فمركز متخصص في بغداد يعرف تاريخ الناس ومصادر ثقافتهم والأحداث التي مرت بهم ومخاوفهم المستقبلية، يؤكد ذلك التماس معهم. مثلما لا اعتقد بسلامة ما يصدر عندنا من كتيبات عن السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكي حتى أذا توفرت النظرة المحايدة.

المسألة الأخرى التي يسببها افتقاد مراكز متخصصة في بلداننا عن شؤون الدول الكبرى وإشكالاتها الاقتصادية وظواهرها الاجتماعية وتشابكات مصالح مجتمعاتها والأهداف المستقبلية لسياساتها.. هي إننا لا نستطيع التفاهم معهم بموازاة علمية ومعلوماتية، ولا نستطيع من ثم، أن نعرف مصالحنا في التفاوض أو في العمل المشترك. ولا يغيّر من هذه الحقيقة العامة وجود عدد من العلماء والمتخصصين العرب والشرق وأسطيين لهم موقعهم العلمي المحترم في العالم.

افتقاد مراكز أبحاث متخصصة عندنا فيه إضاعة فرصة معرفية للطرفين، والطرف المفتقر لها هو الأكثر تضرراً وخسارة.

لقد انتبهت تلك الدول لهذا فراحت تضع في سفاراتها بعضاً من المتخصصين ليكونوا على تماس علمي مع الأجواء والأحداث والأفكار المحلية. وتطور هذا الأمر إلى فتح معاهد أو جامعات تؤدي مهام علمية أكاديمية وتؤدي مهام المراكز المحلية للأبحاث. ونحن هنا لا نريد ان نفسر مهماتها بأنها "استعمارية" أو "تجسسية" فموضوعنا ابعد من هذا ونحن بحمد الله ارفع منه. ان مهامها العامة هي اقتناء المعلومة الصحيحة وفهم مسبباتها الاجتماعية وامتداداتها التاريخية ليكون اعتمادها في الدرس والقرار سليماً وعلمياً. هم بهذا حصلوا على مراجع محلية وحقائب معلومات من مصادرها الأم ليوثقوا ما تصل إليه مراكزهم وليرفدوها بمرجعيات أخرى تسند النتائج النظرية والاستنتاجات التي تمت عن بعد.

حين تتكافل الشعوب في المساعي المعرفية وتتقارب إمكاناتها او تتماثل، يكون التبادل العلمي والمعرفي نديا ومفيداً للجميع. مثل هذا ما نراه من تعاون بين الجامعات ومراكز البحوث، ومثل هذا أيضاً تبادل الزمالات البحثية وتبادل الوثائق. ونحن في ثقافة اليوم، وفي هذا المستوى الحضاري والإنساني يمكن ان نتوسع في حقول التعاون والتبادل هذه حتى تتسنى لنا مراكز أبحاث متخصصة تماثل تلك التي عندهم. تحقق هذا سيزيد الحاجة إلى التعاون والتبادل، ولا يوقفها كما قد يخطر في الذهن. إننا بهذا التعاون نقدم المعلومة التي تصحح، أو تغني، ونتمكن أيضاً أن نعرف ما تحتويه خزانات مكتباتهم وأرشيفات مراكزهم، ولا يبقى إلا هامش المعلومات الستراتيجية الخاصة، التي لن تظل سريتها كاملة ولا خطرها أبدياً، ما دام التقارب والتعاون المعرفي صار وافداً جديداً وجسراً يصل الضفتين.

هكذا تتعاون الإنسانية النظيفة، وهكذا تكون الثقافة، والعلوم والخبر الصحيح الدقيق، للجميع. كم سيكون الزمن بهيجاً ومجدياً حين يكون زمن الإنسانية كلها!

خـبرة المـلاكـات الـوظـيـفـيـة: تـدهـور يـقـلـق مستقبل الإدارة فـــي الـعـراق

العمل من دون أخطاء أمر مستحيل ولكن تقليل الأخطاء أمر ممكن وضروري ، فالعمل هو ليس إنجازاً فقط وإنما أداء أمانة للذات والفريق والمجتمع بما يؤمن التقدم المستمر للجميع وللوطن .

د.غضنفر حكمت الشيخ

إن اعتماد التعليم الذاتي يقود إلى تنمية المهارات عند توفر مصادر المعلومات واندفاع الفرد وحرصه الشخصي على تجنب الأخطاء من أجل كفاءة عالية .

ليس عيباً أن يسود التخلف في دوائرنا ومؤسساتنا ، وليس عيباً أن تنقصنا الخبرة والإبداع لكن العيب هو أن تدار جميع دوائرنا بشكل متخلف . نحن بحاجة إلى رؤية عميقة لوضع أسس تحفيزية أفضل ، حيث إن الصعود إلى القمة يتطلب مجهودا وإقداماً إبداعياً متميزاً حافلاً بالكفاءة والخبرة .

وبنظرة شمولية يمكن القول إن افتقارنا إلى الخبرات والكفاءات الوظيفية بات أمرا واضحا لدى الجميع ولا تخلو أي مؤسسة من مظاهر التخلف الإداري ، وللأسف تسلقت عناصر كثيرة أثر تيارات جارفة لتقذف بها إلى أوساط خلت من ذوي الخبرات والمهارات الفعالة وبصيغ ملتوية توغل الدخلاء على الاختصاصات وأساءوا أيما إساءة للمهنة الوظيفية وهم على مرأى الجميع يسرحون ويمرحون، يزهون بجهلهم وبلا خجل يترنحون . وتقافزت الأسماء بين العناوين الوظيفية ، وألقاب لا أول لها ولا آخر ويبدو إن هذه التقليعة هي سمة الواقع الذي امتاز بالهيكلية الرنانة ذات الألقاب التي ليس لنا سوى ألفاظها أما معانيها فليست تعرف وواجباتها فحدث ولا حرج لما تنعم به هذه الدرجات من ترهل وعجز وتسويف للأوامر ومماطلة في التنفيذ ، ولن نقرأ في وجوهها غير التوتر الممل والاعتدال الأجوف الخالي من المصداقية والبعيدة عن التوجه نحو العمل الميداني ، كيف لا وقد ضمن لهم التقوقع المكتبي مردوداً يتلاءم ومصالحهم الشخصية المبنية على التملص من خدمة البلد وانتهاز فرص الاستفادة والاستحواذ تحت غطاء الوظيفة .

إنها ثلة مندسة بين العمل الوظيفي وبحاجة إلى إحالتها إلى لجان متخصصة لإعادة النظر في اختبارهم والتأكد من مستواهم الذي لا يتناسب مطلقا مع مفهوم المؤهلات العلمية الحقيقية.

ليس من المعقول أن يبقى الكادر الوظيفي وخصوصا الفني بعيدا عن العمل الميداني ، بعيدا عن التجربة العملية، بعيدا عن التأهيل ، بعيدا عن خوض المعترك الذي يمنحه الخبرة ، لذا أمامنا خيار لا بد من الأخذ به ، ألا وهو خيار إعادة التأهيل وبشكل متواصل تعتمده الدوائر والمؤسسات للنهوض بالمنتسبين إلى المستوى المطلوب من الكفاءة العلمية والعملية لتطوير المهارات الإدارية .

الوعي العام بتدهور الإدارة يزيل الكثير من المخاطر التي تهدد الهيكلية الإدارية ويعمل على خلق انسجام في فهم العاملين للروابط الإنسانية والاجتماعية بروح وطنية ودوافع تعبر عن مدى الاستيعاب لتحمل المسؤولية برغبة شديدة من دون ضجر أو اشمئزاز يعكر المزاج . إن الصفات التي تحقق النجاح هي ضمان إبداعي لإصلاح إداري شامل ، وبناء نظام متفوق قادر على التخلص من البيروقراطيات الروتينية المترهلة وفق تنمية القدرات والمهارات بما يحقق الابتكار المعاصر، بمعنى التخلي عن المفاهيم التقليدية والعمل في بيئة تتطلب عقلا طليقا برؤية متكاملة متجددة لبناء وتنمية المفاهيم والاتجاهات والنظم والأساليب للإيفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.